A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.27
4 November 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
ثم :	السيد مونغبي	(بنن)
	(نائب الرئيس)	

خطاب فخامة السير كيتومايل ماساير رئيس جمهورية بوتسوانا

المناقشة العامة [٩] (تابع)

بيان كل من :

السير بادلي ديغيسي (جزر سليمان)

السيد كالباجي (سري لانكا)

السيد كينغ (بربادوس)

السيد تيرنكويست (جزر البهاما)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

92-61332 ٢٣٣٤ض (٩٢)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

خطاب فخامة السير كيتومايل ماساير رئيس جمهورية بوتسوانا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس جمهورية بوتسوانا .

أُصطحب السير كيتومايل ماساير ، رئيس جمهورية بوتسوانا ، إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السير كيتومايل ماساير ، رئيس جمهورية بوتسوانا ، وأن أدعوه إلى القاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس ماساير (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، يسرني أن أقدم لكم ولبلدكم بلغاريا تهانئ وفدي المخلصة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . ولا يساورني شك في أن هذه الدورة ، تحت قيادتكم القديرة ستحقق نجاحاً كبيراً .

في غضون الفترة القصيرة التي انقضت منذ أن تولى أميننا العام الجديد ، السيد بطرس بطرس غالي ، مهام منصبه في بداية هذا العام ، أثبت أنه أكثر من أهل لما منح من ثقة بشخصه وبخصاله وقدراته غير العادية بانتخابه لمنصب الأمين العام الذي يتطلب قدرات فائقة . فقد أظهر خلال هذه الأشهر التسعة المضطربة كفاءة فائقة في مواجهة الأزمات الرهيبة التي اتسم بها حتى الآن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد . إننا نحييه ونحيي زملاءه في الأمانة العامة الذين لا يقلون عنه تفانيا .

تعقد الدورة السابعة والاربعون للجمعية العامة في لحظة تاريخية نادرة . إنها لحظة مصورة ببراعة في نص المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، حيث نجد الكلمات التالية :

"إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ، ويجب أن تتجلى هذه الارادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة ..." .

(القرار ٢١٧ ألف (د - ٣) ، المادة ٢١ ، الفقرة ٣)

في جميع أنحاء المعمورة ، تسير الشعوب مزهوة بالنصر للسيطرة على مصائرها من خلال الاقتراع . وقد تجلى هذا بوضوح في قبول سبعة أعضاء جدد أثناء الدورة العادية السادسة والاربعين للجمعية العامة وقبول عدد أكبر من ذلك في اجتماعاتها المستأنفة . وإن عضوية هذه الدول الجديدة تعزز عالمية الأمم المتحدة . ونحن نرحب بحرارة بوجودها بيننا .

لقد أشار انتهاء الحرب الباردة سيلا من المطالب على الأمم المتحدة في وقت تترنح فيه المنظمة على وشك الافلاس . ويطلب من المنظمة أن تكون في كل مكان توجد فيه مشكلة ، وأن تقوم بأنشطة تتراوح من حفظ السلام وصنع السلام في مناطق مزقتها الحروب الأهلية إلى مكافحة الكوارث الطبيعية . ومطلوب منها أيضا أن تقوم بدور في المناطق التي بدأ الناس فيها يعتنقون الديمقراطية .

إن تمويل كل من أنشطة الأمم المتحدة بموجب ميزانيتها العادية وعملياتها في حفظ السلام لم يكن في أي وقت من الأوقات هاما لدور وعمل المنظمة إلى هذه الدرجة .

وطيلة سنوات عديدة شلت المواجهة الايديولوجية نشاط المنظمة ، ومن المؤسف أن يعاق الآن أداؤها بسبب الطوارئ المالية والأزمات في حقبة زاخرة بالنوايا الحسنة .

القضية بسيطة : لا يمكن أن نتوقع من آلية الأمم المتحدة أن تعمل بكفاءة وفعالية في الوقت الذي تفتقر فيه إلى التمويل . ويمكن لكلنا أن نشهد على نجاح منظومة الأمم المتحدة عندما تتوفر رغبة وإرادة مشتركتان في اطلاق يد المنظومة في العمل . فبموجب الميثاق ، ينبغي دفع الأنصبة المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد . ولابد من دفع جميع المتأخرات كاثبات لالتزامنا بعملية التجدد والاحياء التي تدور الآن في العالم وفي داخل الأمم المتحدة نفسها .

تتابع بوتسوانا بقلق شديد الأحداث المأساوية في البوسنة والهرسك وأعمال القتل والتنكيل التي يتعرض لها الابرياء من الرجال والنساء والأطفال . إنه لمن سوء الطالع حقا أنه في الوقت الذي شهدت فيه العديد من الدول في أوروبا الشرقية والوسطى تحولات سلمية نسبيا إلى الديمقراطية والتعددية السياسية ، ينزف شعب يوغوسلافيا السابقة على هذا النحو الباعث على اليأس ، بعد أن كانت المناصرة المؤسسة والقائدة لحركة بلدان عدم الانحياز . وقد كانت يوغوسلافيا عاملا هاما للاستقرار في وسط أوروبا أثناء الأيام الحالكة ، أيام تناحر الدولتين العظميين والمجابهة العسكرية .

بيد أنه لا يمكننا أن ننشغل بالماضي عن الواقع الراهن . وقد كان المجتمع الدولي على حق بغضبه إزاء الأعمال الهمجية في عالم تتسم فيه بصورة متزايدة العلاقات بين الدول بالسلوك المتحضّر . يتعين على جميع الأطراف المعنية بالصراع الوحشي أن تنفذ تنفيذا كاملا الاتفاقات التي جرى التوصل اليها في مؤتمر لندن ، الذي يلقى تأييدا ساحقا من المجتمع الدولي . ينبغي عدم إدخار أي جهد لضمان استعادة السلم الدائم إلى البلقان .

في جنوب شرق آسيا ، يواصل الرجال والنساء البواسل والشجعان التابعون لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا العمل بهدوء ودون كلل لاحلال السلام والاستقرار في

ذلك البلد . ومما هو مأمول فيه أن تحترم جميع أطراف الاتفاق المعني بالتسوية السياسية الشاملة لصراع كمبوديا التزاماتها . فقد طال انتظار الشعب الكمبودي لليوم الذي يتمكن فيه من العودة إلى ديارهم ، والسير في الشوارع وافتلاح الارض دون خوف من الالغام الارضية .

إن إعمال اتفاق السلام مهمة ضخمة لم يسبق لهذه الهيئة العالمية أن قامت بعمل مماثل لها . ومن المهم أهمية حيوية أن تنجح جهود الامم المتحدة نجاحا فعالا وحسن التوقيت . ينبغي أن يحقق بأي ثمن تجنب حالة تجد فيها سلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا نفسها معزولة هناك ، بما يترتب على ذلك من عبء مالي .

أعطتنا محادثات السلام الخاصة بالشرق الاوسط ، التي افتتحت في واشنطن العاصمة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ والتي علقت الآن ، سببا للتفاؤل . فجو المحادثات يبشر بالخير بالنسبة لمفاوضات جدية بشأن تسوية سياسية شاملة . إننا نؤيد تأييدا كاملا العملية الدائرة ونشجع الاطراف على التفاوض لضمان عدم ضياع هذه الفرصة التاريخية .

وفي أفغانستان ، يحدونا الأمل الصادق في إقامة حكومة انتقالية تضع حدا للقتال الذي أنزل على مدى ١٤ عاما الموت والبؤس والكوارث بالمدنيين والمقاتلين على حد سواء . وينبغي أن يمارس المجتمع الدولي ، وبخاصة الدول الأعضاء التي توجد بينها وبين الأطراف في الصراع روابط قوية ، أكبر قدر من الضغوط على تلك الأطراف كيما تمتنع عن اللجوء الى استخدام القوة في تسوية خلافاتها .

وفي الصومال ، تتجلى للعيان مأساة انسانية ذات أبعاد مروعة . ووفقا لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/24480 المؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ ، يوجد ٤,٥ مليون شخص مهددون بالموت جوعا . ويموت يوميا العديد من الأشخاص على نحو بطيء ومؤلم . وللأسف ، فقد كانت استجابة المجتمع الدولي في بداية المأساة استجابة بطيئة بصورة مؤلمة . بيد أنه كان هناك ولا يزال هناك الرجال والنساء الذين يتفانون في خدمة الانسان ، ويقدسون حياة البشر على نحو لم يسبق له مثيل من حيث النوعية والأبعاد . فقد كان الصليب الأحمر الدولي موجودا هناك عندما خلا المكان من غيره . وإن تفانيه في التخفيف من حدة معاناة البشر هو حقيقة رائع . ولقد قال مرة الابن العظيم للقس اللوثري والحاصل على جائزة نوبل للسلام ، الدكتور ألبرت شويتزر :

"ليس هناك من دين أسمى من خدمة الانسان . فالعمل من أجل المصلحة العامة يمثل أعظم العقائد" .

وإن الصليب الأحمر يستحق امتناننا وثناءنا .

ونثني بالمثل على جهود الأمين العام الذي توصل رغم صعوبات ضخمة الى اتفاق الأطراف في الصراع وموافقتها كيما تصل المساعدة الانسانية الى الشعب المعذب . ونرحب أيضا بقرار مجلس الأمن بوزع ٠٠٠ ٣ مراقب آخر في الصومال .

وفي جنوب افريقيا ، ليس ثمة شك في أن المفاوضات في إطار مؤتمر تحقيق الديمقراطية في جنوب افريقيا كانت قد حققت نتائج إيجابية عند تعليقها قبل ثلاثة أشهر صعبة . فقد تم التوصل الى قدر كبير من توافق الآراء في فترة قصيرة نسبيا ، بالنظر الى أن صرح الفصل العنصري كان قبل أقل من عامين لا يزال سليما ولم يهتز

تقريبا ، وكانت امكانات التفيير في جنوب افريقيا قائمة تماما . ونشهد الآن ما أحدثته فجوة الثلاثة أشهر - وهو المزيد من المذابح الوحشية مثل مذابح بويباتنغ التي أدت الى وقف المفاوضات في حزيران/يونيه . بيد أن المذبحة الاخيرة في بيشو في بانتوستان سيسكاى قد جعلت القادة من جنوب افريقيا يثوبون الى رشدهم فيما يبدو . ومهما يكن الامر ، فإن هذه المذابح قد أوضحت أن المفاوضات تمثل الامل الوحيد لجنوب افريقيا . ومن ثم فقد كان استئناف عملية المفاوضات الذي نرحب به مبعث ارتياحنا .

ونرحب باهتمام المجتمع الدولي البالغ بأزمة جنوب افريقيا ، وهو ما يشهد عليه اتخاذ مجلس الامن القرار ٧٧٣ (١٩٩٣) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ . إن مشاركة المجتمع الدولي في عملية التفيير في جنوب افريقيا عنصر بالغ الاهمية . ونأمل بكل صدق أن يجري وزع مراقبي الامم المتحدة الوارد ذكرهم في الفقرة ٤ من منطوق قرار مجلس الامن هذا على نحو كامل وأن يظلوا في أماكنهم طوال عملية المفاوضات أو ما دام وجودهم معتبرا ضروريا وحيويا .

ولقد كان التقدم ، إن وجد ، صوب حل قضية الصحراء الغربية بطيئا على أقل تقدير . وينبغي أن تتاح لشعب الصحراء الغربية الفرصة لان يمارس حقه في تقرير المصير الوطني تحت اشراف دولي على نحو حر ومنصف . وينبغي ألا توضع العراقيل أمام خطة التسوية .

وتشير التطورات الاخيرة في أنغولا وموزامبيق الى بداية حقبة جديدة في الجنوب الافريقي . وتكتسب حالة السلم والاستقرار السائدة الآن الزخم . إن توقيع رئيس موزامبيق ، السيد جواكيم شيسانو ، ورئيس حركة المقاومة الوطنية في موزامبيق (رينامو) ، السيد أفونسو دلاكاما ، على اتفاق السلم العام ، أحد التطورات الرئيسية في عملية احلال السلام في موزامبيق . ولقد أسهمت بوتسوانا على نحو متواضع في هذه العملية ، وقد كان لي شرف مشاهدة التوقيع على الاتفاق في روما في ٤ تشرين الاول/ اكتوبر . ويحدوني الامل في أن يقدم المجتمع الدولي الدعم السياسي والدبلوماسي والادبي لموزامبيق كيما يكفل زخمة الاتفاق الى سلم حقيقي . ويواجه الملايين من شعب

موزامبيق الموت جوعا والموت بسبب الحرب والجفاف . ويفسح التوقيع عل اتفاق السلم العام المجال أمام وكالات الامم المتحدة ، وغيرها من وكالات الاغاثة الدولية ، والمجتمع الدولي في مجموعه لان تخفف من حدة معاناة شعب موزامبيق وتساعد في توفير الوسائل لإعادة بناء بلده .

وللمرة الاولى منذ حصول موزامبيق على الاستقلال في ١٩٧٥ أجرت انتخابات متعددة الاحزاب في الاسبوع الماضي . ويوضح العدد الكبير من الذين أدلوا بأصواتهم استعداد شعب أنغولا لتسوية الخلافات بواسطة الانتخابات بدلا من اللجوء الى القوة . ونأمل في أن يضفي هذا العدد الكبير من المصوتين بالاقتران بالانتخابات الحرة والمنصفة الشرعية على الحكومة الجديدة . بيد أنه من الاهمية البالغة أنه قد تم التوصل الى اتفاق بين الحركة الشعبية لتحرير أنغولا والاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا الكامل بشأن اقامة حكومة وحدة وطنية أيا كان الحزب الذي يفوز في الانتخابات .

هذه هي المرة الثانية التي تشرف فيها الامم المتحدة بنجاح على انتخابات متعددة الاحزاب في الجنوب الافريقي . لذا ، إن دور الامم المتحدة في عملية السلم في انغولا جدير بالثناء حقا .

هناك علاقة لا تفصم بين السلم والامن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولا يمكن أن يوجد شك في أن مشاكل الفقر والبطالة والدين الخارجي الباهظ وأوجه العجز في الميزانية ، وعدم الوصول الى الاسواق ، وارتفاع معدلات الفائدة ، الى جانب مشاكل البيئة ، ليست حكرا على بلد واحد أو مجموعة من البلدان . ولا يمكن لبلد واحد أن يحل هذه المشاكل بمعزل عن بلدان أخرى .

إن الادارة الاقتصادية الكلية للاقتصاد العالمي ينبغي أن تسترشد الآن بالحاجة الى خدمة مصالح مشتركة . وينبغي وضع حد لقصور المشاكل كما لو كانت منحصرة في سياق واحد هو سياق الشمال أو الجنوب . فما تدعو الحاجة اليه الآن هو نهج جديد يحدّد المشاكل المشتركة للإنسانية ويبني حلولها على توافق الآراء . كما ينبغي أن تضع حدا للارتياب المتبادل وأن نبتعد عن رؤية الشواغل الاقتصادية للبلدان كما لو كانت خاصة بها وحدها وكما لو كانت في حالة خصام دائمة ، فما يعود بالنفع على اقتصاد بلد ما لا ينبغي بالضرورة أن يلحق الضرر باقتصاد بلد آخر .

وينبغي أن نستهدي بدروس ماضينا القريب . فقد اتحد العالم في معارضته للعدوان على الكويت ، وبُذلت جهود متضافرة لحشد الموارد دعما لبلدان أوروبا الشرقية وكومنولث الدول المستقلة . كل هذا بيّن قبول صلاحية مفاهيم التكافل والمشاركة و "القرية العالمية" .

في عام ١٩٩٣ سيعقد مؤتمر عالمي لحقوق الانسان وسيتبعه في ١٩٩٤ مؤتمر السكان والتنمية ، ثم في عام ١٩٩٥ ، الذي ستحتفل الامم المتحدة فيه بيوبيلها الذهبي سيعقد المؤتمر العالمي بشأن المرأة . وهذا يدلل على أن هذه كلها مشاكل انسانية متشاطرة ومن ثم تتطلب مساعينا الجماعية . وينبغي الابتعاد عن الاغراء بإيلاء أقصى أولوية لحقوق الانسان والديمقراطية على حساب مجالات أخرى ذات أهمية قصوى . ومن غير المجدي

أن تكون هناك أولويات لا تستند إلا الى الاعتبارات السياسية والى ما يعتبر مصالح قومية استراتيجية .

إن الديمقراطية تتعرض للتهديد عندما تحبط التوقعات المشروعة للشعوب من جراء الحرمان الاقتصادي . وفي هذا الصدد ، نؤيد بقوة المقترح بعقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥ . ويحدونا وطيد الامل في أن يتسنى التوصل الى مقرر بتوافق الآراء بشأن هذا الامر ذي الاهمية الحيوية بالنسبة للعالم بأسره . ويجب أن يتيح هذا المؤتمر الفرصة للمجتمع الدولي للتصدي بأسلوب متكامل لمشاكل الفقر والجهل والمرض والبطالة وظروف المعيشة المتدنية .

لا تزال الحالة الاقتصادية في افريقيا قائمة . فالقارة ما زالت ترزح تحت وطأة عبء الدين الساحق ، وأسعار السلع الاساسية المتدنية وبرامج التكيف الهيكلي المؤلمة . واقتصادات العديد من البلدان الافريقية قد أصابها الركود أو التردي خلال العام الماضي . إن الأزمة الاقتصادية الافريقية تحدٍ انمائي لضمير البشرية الجماعي وينبغي بذل الجهود المتضافرة لترجمة برنامج عمل الامم المتحدة الجديد من أجل افريقيا الى برامج ومشروعات محددة يمكن أن تضع قارتنا على طريق الانتعاش الاقتصادي والتنمية . إن الائتلاف العالمي من أجل افريقيا الذي أتشرف بالمشاركة في رئاسته نيابة عن افريقيا قد أسهم منذ انشائه بماستريخت في عام ١٩٩٠ اسهاما كبيرا في عملية بناء توافق الآراء الجديدة . وهذا الائتلاف بوصفه محفلا يجمع ، على أعلى المستويات ، صانعي السياسة من افريقيا وشركائها الدوليين ، لديه امكانية كبرى في السعي لإيجاد حلول لأشد قضايا افريقيا الانمائية حرجا .

إن الائتلاف المذكور محفل للمشاركة المتكافئة وللانفتاح على المقررات السياسية وللجدية العظمى . وتتطلب مشاركتنا مع الشمال قيادتنا بالغة التصميم . ومن المهم أن يكون لافريقيا القول الفصل فيه ، وإن من مصلحة القارة أن يكون لديها محفل يقوم على أساس المشاركة المتكافئة .

وبصفتي رئيسا لمؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي السابق يسرني أن أحيط الجمعية علما بأن الدول الاعضاء قد وقّعت مؤخرا في وندهوك بناميبيا على معاهدة وبروتوكول انشاء المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي . وهذا التطور التاريخي جزء من الجهود الشاملة التي تبذلها بلدان منطقتنا دون الاقليمية لتعزيز التعاون الاقليمي ولتكثيفه .

لقد ظل مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي قائما لمدة ١٢ سنة بوصفه ترتيبا مرنا بين الاعضاء . وقد سلّحتنا تلك السنوات المثمرة جدا بالشجاعة والحكمة والخبرة اللازمة لتحويل هذا الترتيب المرن الى كيان رسمي ألا وهو المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي . إن انشاء هذه المجموعة جزءا لا يتجزأ من الجهود القارية الرامية الى إقامة مجموعة اقتصادية افريقية ؛ وهذه بلا شك إحدى لبناتها .

يجري انشاء المجموعة الانمائية للجنوب الافريقي في ظل أزمة جفاف خطيرة تعصف بالجنوب الافريقي . وقد كانت استجابة المجتمع الدولي ايجابية جدا ، إلا أن ضخامة الأزمة كانت جسيمة . ولم يتضح بعد نطاق ومدى آثارها ، الأمر الذي يقتضي إعادة تقدير الموارد المطلوبة لتخفيف محنة الشعوب الأشد تضررا . ونحن نناشد أعضاء مجتمع المانحين الدولي ، الذين لم يفعلوا ذلك بعد ، أن يحولوا تعهداتهم الى مساهمات ملموسة تفاديا لحدوث مأساة إنسانية .

وقد اعتمد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عددا من القرارات الهامة ، وهي معروضة الآن على الجمعية العامة للمتابعة والتنفيذ . ونحن نعلق أهمية قصوى على إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وعلى برنامج العمل المحدد في جدول أعمال القرن ٢١ . وفي هذا الصدد ، نؤيد تأييدا تاما التوصية الموجهة الى الجمعية العامة بشأن انشاء لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة . وقد كانت قمة ريو بداية عملية ينبغي أن تجد لها الآن تعبيرا ملموسا في شكل التزام من الدول الأعضاء بالوفاء بتعهداتها . وتكتسي الحاجة الى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ أهمية خاصة .

ويهدد الجفاف والتصحر التوقعات الاقتصادية في العديد من البلدان النامية . ومن الأمور الحتمية اتخاذ تدابير عاجلة لايجاد حل متكامل لهذه المشكلة . ونحن نؤمن ايمانا قويا بأن ذلك يمكن أن يتم في اطار المفاوضات الخاصة بوضع اتفاقية بشأن التصحر . ولهذه المسألة أهمية حاسمة للعديد من الدول الافريقية ، ومن شأن اتخاذ قرار ايجابي في هذا الشأن أن يسهم إسهاما كبيرا في السعي لايجاد حلول لحالة العجز الاقتصادي الذي يواجه قارتنا .

وأود أن أختتم بياني مؤكدا من جديد ايمان بوتسوانا الثابت بالأمم المتحدة وميثاقها . ونحن على استعداد للقيام بدورنا في الجهد المشترك المبذول لتعزيز المنظمة بغية تمكينها من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية بوتسوانا على البيان الذي أدلى به توأ .

أصطحب السير كيتومايل ماساير رئيس جمهورية بوتسوانا الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السير بادلي ديفيسي (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

يشرفني ويسعدني أن أخاطب هذه الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

بالنيابة عن حكومة وشعب جزر سليمان ، أود أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن خالص تهانينا على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة . وإني واثق باننا سنحقق انجازات كثيرة بفضل قيادتكم القديرة . وأود أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا لسلفكم السيد سمير الشهابي على قيادته المتميزة خلال الدورة السادسة والاربعين .

تنضم جزر سليمان الى مجموعة الدول الاعضاء في الامم المتحدة في الاعراب عن التهنئة للسيد بطرس غالي أميننا العام الجديد والترحيب به . والواقع أن أمام السيد بطرس غالي مهمة جسيمة تنطوي على تحد كبير في السنوات المقبلة . وأؤكد للامين العام دعم حكومة بلدي وتعاونها بشكل مستمر .

لقد حدثت تطورات كثيرة منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة . وإن جزر سليمان - شانها شان بقية المجتمع العالمي - تابعت بكل اهتمام التطورات السياسية التي وقعت في أوروبا الشرقية منذ النصف الثاني من عام ١٩٩١ . ومن المؤكد أن عملية تقرير المصير قد انطلقت في مسيرتها . واستطاعت الجمهوريات والدول في الاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا سابقا أن تحصل الآن على حريتها في البت في مصائرها والسيطرة على مقدراتها ، ومع ذلك فإننا نلاحظ بقلق أن هذه التغيرات أسفرت عن بعض النتائج السلبية .

وجدير بالملاحظة هنا أنه نتيجة لهذه التغيرات ، أصبح عدد من الجمهوريات والدول السابقة أعضاء في هذه الهيئة العالمية . وبنفس الروح التي تحلى بها المتكلمون الذين سبقوني ، أود أن أعرب عن تهاني جزر سليمان للدول المستقلة حديثا وهي جورجيا ، وسلوفينيا وكرواتيا ، والبوسنة والهرسك . إن وجود تلك البلدان معنا في هذا المحفل العالمي لا يعزز تقاربنا من بعض فحسب ، بل يحمل في طياته رسالة وحدة وأمل وسلم* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مونغبي (بنن) .

وعلى الرغم من هذه الرسالة فقد علمت جزر سليمان بشعور الفزع بحوادث القتل التي تعرض لها مؤخرا السكان المدنيون وموظفو الامم المتحدة في البوسنة والهرسك . ونحن ندين هذه الاعمال الاثيمة . وتؤيد جزر سليمان تاييدا تاما ، مختلف التدابير التي اتخذتها الامم المتحدة في هذا الصدد .

وأنتقل الآن الى الشرق الاوسط . وتود جزر سليمان أن تسجل تقديرها للبلدان التي قامت بدور بارز في مبادرة السلم في الشرق الاوسط . ونحن ندرك مدى التعقيدات التي ينطوي عليها الصراع ونقدر المبادرات التي اتخذتها الاطراف المشاركة للتوصل الى حل سلمي دائم . وتحث جزر سليمان من لديهم الموارد اللازمة على مواصلة القيام بدور الوساطة في هذه العملية والدعم لها وفي هذا السياق تود جزر سليمان أن تتساءل أين وكيف تستطيع الامم المتحدة أن تقوم بدورها على أفضل وجه في سبيل تيسير هذا الجهد . وفي ضوء الاتجاه الناشئ نحو السلم ، تدعو جزر سليمان الامم المتحدة لان تبدي تفهما وسرعة استجابة لدى اتخاذها للقرارات . ونحن نتطلع الى مزيد من المشاركة الايجابية من جانب الامم المتحدة في هذا الصدد .

ونود أن نبرز المسائل الاقرب في الاهمية الى منطقتنا وهي منطقة جنوب المحيط الهادئ . وجزر سليمان بوصفها الرئيس الحالي لمحفل جنوب المحيط الهادئ عليها التزام بأن تنقل الى هذه الهيئة تطلعات وشواغل المنطقة ، وقد نوقشت في الاجتماع الثالث والعشرين للمحفل الذي عقد في جزر سليمان في تموز/يوليه من هذا العام ، عدة مسائل تهم المنطقة . وهي تتضمن القضايا البيئية والتجارية والاقتصادية والسياسية والامنية .

ومنطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة فريدة من نوعها ، لان بيئتها البحرية جزء لا يتجزأ من وجودنا . وربما كان شعبنا أكثر من أي شعب آخر في العالم اعتمادا على البحر والارض والانهار والاحراج بشكل مباشر في كسب معيشته . ولكن سوء التخطيط للتنمية والمشكلات البيئية العالمية مثل تغير المناخ وما يرتبط به من زيادة ارتفاع سطح البحر ، قد أصبحت تهدد مواردنا وتطلعاتنا . ولهذا السبب ، تضع منطقتنا القضايا البيئية على قمة جدول أعمالنا . وتسلم جزر سليمان تماما بالنتيجة الهامة

التي توصل اليها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، بما في ذلك اعلان ريو دي جانيرو ، وجدول أعمال القرن ٢١ ، واتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ، واتفاقية التنوع البيولوجي ، واعلان المبادئ الخاص بالاحراج . كما اننا نؤيد مفهوم التنمية المستدامة ، الذي تشكل الحماية البيئية في إطاره جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية . غير اننا نشعر بالقلق ، لأن اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لم تتصد بما فيه الكفاية لقضية ارتفاع درجة الحرارة العالمي . ولذلك نحث جديا على البدء في وقت مبكر في التفاوض حول بروتوكولات لتنفيذ الاتفاقية وبلورتها ، ونرجو بتواضع أن ينظر الى هذا الموضوع بوصفه ضرورة ملحة .

وترحب جزر سليمان بقرار فرنسا بتعليق اجراء تجاربها النووية في منطقتنا . وقد أدى هذا التعليق الى تحسن العلاقات بين فرنسا وبلدان المنطقة . ونأمل أن تعمل فرنسا على وقف اجراء تجاربها النووية في جنوب المحيط الهادئ الى الابد .

وتعتقد جزر سليمان بأن التعليم البيئي والحاجة الى خلق وعي عام بالمسائل البيئية وما يتصل بها ينبغي أن يشكل الاساس لاستراتيجية التنفيذ لجدول أعمال القرن ٢١ . وحكومتي مقتنعة بأنه دون تعليم شباب اليوم الذين سيصبحون كبار الغد نكون متشدقين فحسب بهذه الاتفاقيات والاعلانات والمبادئ المتعلقة بالبيئة ، وبعبارة أخرى إن التنمية المستدامة للبيئة وحمايتها تتطلبان برامج تعليمية ذات صلة وفعالة من حيث التكلفة موجهة للقطاعين الرسمي وغير الرسمي اللذين تشملهما نظمنا التعليمية .

وكخطوة نحو تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، يجرى استعراض للمناهج الدراسية في التعليمين الابتدائي والثانوي في جزر سليمان بهدف ادماج تعليم العلوم البيئية في تلك المناهج وتحسين نوعيتهما في المدارس . وفي الوقت الذي قد تتوفر فيه لدينا المبادرة والحافز لتعزيز برامج التعليم البيئي ، فإن تحقيق النجاح في هذه المهمة يتوقف على المساعدة التقنية والمالية المقدمة من الدول الاكثر ثراء منا . وقد أسعدنا أن نسمع ، أثناء انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بالبرازيل ، أن الدول المتقدمة النمو التزمت بتوفير مساعدة مالية "جديدة واضافية" لتمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المحددة بموجب الاتفاقيات .

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والتجارية ، تسلم جزر سليمان بالاثر المعاكس الذي ترتب على الاتجاهات الاقتصادية الكلية العالمية على اقتصادها ، المنفتح على التغيرات الخارجية والسريع التاثر بتلك التغيرات . ونحن ندرك أنه في حين يتعين أن تنبع مبادرة الاصلاح الاقتصادي من داخل البلد ذاته ، فإن التعاون الاقليمي والدولي في هذه الجهود حيوي للغاية أيضا .

وتطبق جزر سليمان حاليا برنامجا للتكيف الهيكلي . ويؤكد هذا البرنامج ، أولا ، على مشاركة القطاع الخاص النشطة والفعالة ؛ وثانيا ، الاستفادة المستدامة من الموارد البشرية والطبيعية معا ؛ وثالثا ، خصخصة الشركات التي تملكها الحكومة ؛ ورابعا ، ترشيد الخدمات العامة في اطار الحكومة . ولكن نظرا لكون جزر سليمان دولة صغيرة فإنها لا تستطيع أن تطبق هذا البرنامج بفعالية بمفردها . فالنجاح يجب أن يعتمد على وضع تخطيط اقليمي استراتيجي للتنمية ، والتنسيق المناسب بين البرامج الانمائية ، وتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات . كما أنه يعتمد على استعداد من يملكون الموارد المالية للمشاركة وعلى التزامهم بالمشاركة . ونامل صادقين ، في ضوء ما نقوم به من اصلاحات ، أن تقوم المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة بدعم جهودنا من أجل تحقيق أهدافنا ومقاصدنا .

إن الحالة الهشة التي تتسم بها البلدان الجزرية الصغيرة تجاه التهديدات الأمنية الخارجية والداخلية ليست مسالة جديدة في هذا المحفل . وكانت هذه الحالة موضعا رئيسيا لمناقشة مكثفة ومداولات على مدى السنوات الماضية . ونحن نثير المسالة مرة أخرى إذ لم يحدث سوى تحسن طفيف في الحالة في منطقتنا على الرغم من انتهاء الحرب الباردة . فمازالت الانشطة والسلوك الاجراميان والوحشيان من داخل المنطقة وخارجها يهددان سيادة وأمن بلدان جنوب المحيط الهادئ وتكاملها الاقتصادي .

وفي الاجتماع الثالث والعشرين الذي عقده محفل جنوب المحيط الهادئ في هونيارا بجزر سليمان في تموز/يوليه ١٩٩٢ ، اتفق المحفل على اصدار اعلان بشأن التعاون لانفاذ القانون . ويحدد هذا الاعلان مجالات للأولوية وينشئ اطارا ينبغي أن تطبق فيه الانشطة الامنية . ولكن هذه الانشطة غير المرغوب فيها لا يمكن التصدي لها على المستوى الاقليمي وحده .

وان مشاركة وتعاون الوكالات الدولية المختصة أمر حيوي للسلم والاستقرار في منطقة جنوب المحيط الهادئ ، بل وفي أية منطقة أخرى .

وفيما يتعلق بإنهاء الاستعمار ، تنوه جزر سليمان تنويها مصحوبا بالتقدير ، بالتدابير الإيجابية التي اتخذتها السلطات الفرنسية في نيو كاليدونيا تنفيذا لاتفاق ماتينيون . ونحن نشجع تواصل الحوار بين جميع الأطراف السياسية في الاقليم . وهذا لكفالة تحقيق تقرير المصير الذي يتماشى مع مبادئ وممارسات ميثاق الامم المتحدة في إطار يمكن في نطاقه تحقيق جميع الخيارات بما فيها الاستقلال . ونحن نشجع إجراء اتصالات منتظمة وتفاعلات بين الكاناك وغيرهم من أهالي نيو كاليدونيا مع جيرانهم في منطقة جنوب المحيط الهادئ وذلك حتى يكتسبوا الشجاعة والثقة في الوقت الذي يعدون فيه أنفسهم للقيام بأدوار أكبر في تدبير شؤونهم .

وجزر سليمان ، بوصفها أمة صغيرة ، تعتبر منظومة الامم المتحدة إطارا تأمينيا فعّالا لسلمنا وامننا ، لاننا ندرك تماما اننا لا نملك قوات مسلحة أو معدات عسكرية . وفيما يتعلق بهذا النطاق الهام ، نرحب بكل سرور "بخطة للسلام" التي أصدرها الأمين العام والتي تركز الانتباه على الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وصنع السلم وبناء السلم باعتبارها تحديا جديدا لمنظمتنا في المستقبل . ونحن نقر بأن هذه التدابير ، بالصيغة التي عرّفت بها في تقريره ، تستحق اهتمام جميع الدول الاعضاء

وختاما ، أود باسم حكومة جزر سليمان وشعبها أن أتوجه بالشكر إلى الامم المتحدة لاهتمامها ومساعدتها المتواصلة على تنمية بلدي . وأود أن أعرب ، رسميا ، عن تقدير حكومتي للامم المتحدة والبعثات المعتمدة لدى الامم المتحدة في نيويورك على تأبين ممثلنا الدائم السابق لدى الامم المتحدة ، المرحوم السيد فرانسيس بوغوتو وعلى وسائل التعزية التي بعثت بها .

السيد كالباجي (سري لانكا)(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يقدم وفد سري لانكا تهانيه للسيد ستويان غانيف ، من بلغاريا ، لانتخابه رئيسا للدورة

السابعة والاربعين للجمعية العامة . ونحن نؤكد له تعاوننا وتاييدنا الكاملين . ونود أن نسجل عميق تقديرنا للطريقة الحازمة التي أدار بها سلفه سعادة سمير س . الشهابي شؤون الدورة السادسة والاربعين والاهتمام الشديد الذي أولاه لدفع عملية إعادة تنشيط الجمعية العامة إلى الامام . ونرحب بالدول الاعضاء الجديدة ونتمنى لها كل نجاح في المساعي المشروعة القومية والدولية ، التي تبذلها .

وإنه ليشرفني شخصيا أن أنقل إلى الجمعية العامة تحيات رئيس سري لانكا فخامة رانا سنغ بريماداسا ، وأطيب تمنياته الخالصة بنجاح جهود الامم المتحدة في كفالة قيام عالم يتميز بالعدل والمسالمة .

لقد انتهت الحرب الباردة . لكن تطورات بالغة الاهمية لا تزال تسيطر على المسرح الدولي . ولم تتكشف حتى الآن تماما ما ترتبه هذه التطورات على عالم مسالم . وقد ظهرت دول مستقلة جديدة . والتحول إلى نظام مستقر ومنصف حافل بالقلاقل والتحديات . وتبعث عدة مبادرات سلمية على الامل في حسم الصراعات . مع ذلك ، ينتشر سخط جياش داخل الدول وفيما بينها . فالقلاقل والاضطرابات تسود أجزاء من العالم .

والعنف في أقاليم يوغوسلافيا السابقة يمضي بلا هوادة . ومن شأن المأساة في الصومال أن تلحق الترويع والخزي بالضمير الإنساني . كما أن النجاح في أفغانستان وكمبوديا أصيب بنكسة ، وجنوب افريقيا لم تشكل فيما بعد حكومة ديمقراطية وغير عنصرية . وقضية فلسطين لا تزال مدرجة في جدول أعمالنا . ونأمل أن تمكن عملية السلم في الشرق الاوسط تلك المنطقة المضطربة من التمتع قريبا بالسلم الذي تهفو اليه شعوبها .

ونشكر الامين العام للامم المتحدة ، السيد بطرس بطرس غالي ، على تقريره الشامل عن أعمال المنظمة ، خلال العام ، في هذه المجالات وغيرها .

أما تقرير الامين العام عن "خطة للسلام" فإنه ابتكاري يفرض أن يدرس بإمعان . ويجب بحث المقترحات الواردة في تقريره بالعناية والجدية التي تستحقها بالنظر إلى الاعمال السائدة المزعزعة للاستقرار والقلاقل التي تظهر في الافق . ينبغي أن تكون النقطة المحورية لاى إجراء في هذا الخصوص إعادة تنشيط الامم المتحدة وتطبيق المبادئ الديمقراطية فيها .

وقد لاحظ الامين العام نفسه "أن حجر الزاوية في هذا العمل هو الدولة ويجب أن يظل كذلك" . فالسيادة الاساسية للدولة وسلامة أراضيها من الامور الحاسمة في إحراز أى تقدم عام نسعى إليه . والدبلوماسية الوقائية وصنع السلم وحفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع مسائل يجب السعي إلى تحقيقها بطريقة تلبي الطموحات المشروعة لجميع الدول الاعضاء .

وتماشيا مع مبادئ العالمية والمساواة في السيادة ، يجب لعملية السلم في عصر ما بعد الحرب الباردة أن تشمل جميع الدول الاعضاء وأن تكفل اشتراكها فيها وهذا أساسي لسلطة الامم المتحدة القانونية والمعنوية .

وينبغي للجمعية العامة أن تواصل كونها الهيئة الرئيسية لصنع سياسة المنظمة . إننا نؤيد كل جهود تعمل على ضمان زيادة الفعالية في أداء الجمعية العامة لوظائفها بوصفها محفلا دبلوماسيا متعدد الاطراف لتحقيق أهدافنا المشتركة .

وينبغي أن تضطلع الامم المتحدة بدور عملي في منع نشوب الصراع وحسم الصراع . وينبغي أن تسهم في تحقيق الاستقرار ، وفي توفير مقومات البقاء والنمو للنظام الدولي في المدى البعيد . وقد ذكّرنا الامين العام بأن "التجزئة" غير المحدودة للكيانات السيادية من شأنها أن تجعل تحقيق السلم والامن والرفاه الاقتصادي للجميع أكثر صعوبة . ولا يمكن تبرير التدخل الاجنبي بأي شكل من الاشكال ، باستثناء ما يتفق مع أحكام الميثاق وعلى وجه الخصوص في حالات لا تكون فيها الحلول الداخلية قد استنفدت بالفعل .

وحتى تكفل فعالية جهودنا الجماعية بغية الوفاء بـ "خطة للسلام" ، فمن الحتمي أن تضطلع الامم المتحدة بدور حاسم في صياغة "خطة للتنمية" ، ووضعها موضع التنفيذ . ولا يمكن التوصل إلى حلول دائمة إلا من خلال اتباع سياسات تعاونية إنمائية مستنيرة ، مردوفة باستراتيجيات الدبلوماسية الوقائية .

وباعتبار مجلس الامن الجهاز الرئيسي الذي أوكلت إليه صيانة السلم والامن الدوليين ، فما فتئ يعمل متحررا من القيود التي صلبته فعاليته أثناء الحرب الباردة . ومع ذلك ، فما زال تشكيله الحالي يعكس حقائق هياكل القوة التي سادت فترة ما بعد الحرب مباشرة . ومن الممكن تعزيز الطابع التمثيلي لمجلس الامن . ومن المهم أن تصبح إجراءاته ديمقراطية وواضحة . كما ينبغي أن تعكس قراراته توافق الآراء ، الذي يتم التوصل إليه بعد مناقشة سليمة ، واحترام السيادة الوطنية . وينبغي تحقيق توازن أفضل في العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الامن .

لقد بدئت بالفعل عملية إعادة تشكيل الامم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وثمة حاجة إلى تحسين تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية ، وزيادة

الفعالية في عمليتي صنع السياسة وتنفيذ السياسة . وقد أصبح من الحيوي تحقيق التنسيق والتكامل بين الانشطة التنفيذية للوكالات المتخصصة والهيئات الاخرى التي تعمل تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتعزيز وجود الامم المتحدة في ميدان العمل ، وهذا سيقلل الازدواجية وعدم الفعالية ، والتشتت الزائد في تركيز مساعدات الامم المتحدة . وينبغي أن يكون الهدف الاسمى للاصلاحات تمكين الامم المتحدة من أن تكون أكثر فعالية في النهوض بالتعاون الانمائي من أجل تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي . ومع ذلك ، ففي فورة حماسنا لاصلاح الامم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي ، يتعين علينا أن نحافظ على مبادئ الديمقراطية والعالمية واحترام سيادة الدول .

ونود أن نشيد بالامين العام لمبادراته الشجاعة في تبسيط الاجراءات في الامانة العامة . ويحدونا الامل في ألا تؤدي الجهود المتواصلة التي تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الفعالية في الامانة العامة إلى إضعاف ، بل تعزيز قدرة الامم المتحدة على الاستجابة للحاجات الاجتماعية الاقتصادية الملحة للعالم النامي .

ونحن نرحب بجهود الامين العام من أجل إعادة تنظيم الامانة العامة ، واستغلال مواردها البشرية بالكامل . وينبغي أن يقابل هذه الجهود من جانب الدول الاعضاء الوفاء بالتزامها بمقتضى الميثاق باتاحة الموارد المالية المطلوبة . فإذا ما كان للازمة المالية الراهنة للامم المتحدة أن تنفض ، فينبغي توفير هذه الموارد في الوقت الملائم .

لقد شهد هذا العام تأكيدا مجددا من جانب دول حركة عدم الانحياز صحة وأهمية عدم الانحياز ، لمنهجها الاساسي الذي تتبعه في تناول المشاكل الدولية والتنمية . وقد أكد مؤتمر القمة العاشر لحركة عدم الانحياز ، الذي عقد في جاكارتا في الشهر الماضي ، الحاجة إلى إقامة نظام دولي منصف جديد يقوم على الديمقراطية السياسية والاقتصادية داخل الدول وفيما بينها . إن رسالة جاكارتا تبعث بتوافق واضح في الآراء مفاده أن حركة عدم الانحياز ليست أسيرة مصطلحاتها المتعارف عليها ، التي تعكس السياق التاريخي الذي عقد فيه مؤتمر القمة الاول .

وفي التزامنا بتعزيز "كرامة الانسان وقيمته" والمحافظة عليهما نرى أن أفضل دفاع عن حقوق الإنسان يكمن في توافر الديمقراطية والصراحة في المجتمعات .

وعلى مدى ما يزيد عن نصف القرن ، ما فتئت سرى لانكا تحتفظ بسجلها المشرف فيما يتعلق بالحق المستمر في الانتخاب العام للبالغين واحترام قرار الناخبين . وبلدي طرف في عهدي حقوق الإنسان . وفي سري لانكا ، تتخذ الآن خطوات لإنشاء لجنة حقوق الإنسان لتعزيز عملية الوفاء بالالتزامات الدستورية المتصلة بالحقوق الأساسية . وقد قطعنا على أنفسنا أن نلتزم دائما بالمساءلة على الصعيدين الوطني والدولي . وسياسة الانفتاح والتعاون التي تنتهجها سري لانكا مع الهيئات الوطنية والدولية في مجال حقوق الإنسان تنبثق من التقاليد والمؤسسات الديمقراطية التي تشكل جزءا مكملا لنظام القيم في سري لانكا

لقد تجلت تعبيرات الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لمشاكل حقوق الانسان في كل مكان . ويتضح هذا من تعبيرات الشكوى من العنف وغياب الديمقراطية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء . ونعتقد أن اتباع نهج تعاوني بدلا من النهج القسري من شأنه أن يساعد العمل الدولي في تحقيق النتائج المنشودة في مجال حقوق الإنسان . وستشترك سرى لانكا على نحو بناء في المؤتمر الدولي المعني بحقوق الإنسان الذي سيعقد في عام ١٩٩٣ من أجل استحداث نهج ايجابي كهذا لتعزيز حقوق الإنسان على النطاق العالمي .

إن السلم والأمن والتنمية على الصعيد الدولي كل لا يتجزأ . ولم يعد من الممكن أن نتصور الأمن من زاوية عسكرية أساسا . فقد ولّى عصر الحرب الباردة الذي كان فيه مفهوم الأمن القائم على التفوق العسكري يسود العلاقات بين الشرق والغرب . واليوم ، أصبحت العوامل الاجتماعية - الاقتصادية هي العناصر الرئيسية المحددة للأمن العالمي . إن نزع السلاح متعدد الأطراف والسلم والأمن العالميين يرتبط بعضها ببعض على نحو لا ينفصم . وهذا يجعل من الضروري أن تؤدي الأمم المتحدة دورا مركزيا في عملية نزع السلاح العالمي . كما ينبغي أن تقوم الأمم المتحدة بدور حفاز في تسهيل نزع السلاح الاقليمي .

ينبغي أن تحظى مراقبة تجارة الاسلحة غير المشروعة والقضاء عليها باولوية على جدول الاعمال متعدد الاطراف المتعلق بنزع السلاح ومنع الصراع . وترتبط تجارة الاسلحة غير المشروعة وآفتها الاتجار بالمخدرات والارهاب الهدامتان بعضها ببعض وتؤازر بعضها بعضا . ولا ينبغي للدول أن تسمح باستخدام أراضيها أو مواطنيها في ارتكاب أعمال زعزعة الاستقرار ضد دول اخرى من خلال دعمها لتهريب الاسلحة والاتجار بالمخدرات والارهاب ، أو التسامح بشأنها . ويعد اتخاذ إجراء متعدد الاطراف يرمي إلى التصدي لهذه التهديدات الحقيقية التي تواجهها مجتمعات ديمقراطية عنصرا لا غنى عنه من عناصر خطة الامم المتحدة للسلام .

لقد أيدت سري لانكا بقوة المفاوضات المتعددة الأطراف التي ترمي إلى فرض حظر شامل على الدورة الكاملة للأسلحة الكيميائية . إن الابرام الناجح لاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية يثبت كفاءة الأمم المتحدة في المفاوضات المتعددة الأطراف . وقد كانت سري لانكا من بين البلدان التي أبدت اهتماما مبكرا في أن تصبح من الموقعين الأصليين للاتفاقية . ونأمل أن تعزز الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للمواد الكيميائية وذلك بموجب نص الاتفاقية وروحها .

لا تزال الجهود لإنشاء منطقة سلم في المحيط الهندي مستمرة . ونظرا للحالة الدولية المتغيرة ، رأت لجنة الأمم المتحدة المخصصة للمحيط الهندي أن الجمعية العامة قد ترغب في التفكير في نهج بديلة . وأخذ مؤتمر قمة عدم الانحياز العاشر المنعقد في جاكرتا علما بهذا الرأي وكرر عزمه على مواصلة الجهود لتحقيق أهداف الإعلان كما وردت في اجتماع الدول الساحلية والدول الخلفية المنعقد في عام ١٩٧٩ . ونأمل أن تشمل روح التعاون الجديدة ، الواضحة في أماكن أخرى من العالم ، منطقة المحيط الهندي أيضا .

يشعر وفدي بالسعادة للنتائج التي توصل إليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو . إننا نؤيد المبادئ التي وردت في إعلان ريو والبرامج الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ والالتزام بنصيب من المشاركة بتقديم تمويل إضافي جديد وكاف وبنقل التكنولوجيات الضرورية الى البلدان النامية . وقد وقعت سري لانكا على الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي . ونتوقع من إنشاء لجنة التنمية المستدامة أن يحرك إلى الأمام دون إبطاء عملية ضمان التنمية المستدامة التي التزمت بها جميع الأمم والشعوب في ريو دي جانيرو .

يجب على الأمم المتحدة أن تتحلى بخيال واسع مبدع في صوغ مستقبل هذا العالم الذي حولته التكنولوجيا الحديثة بالفعل الى قرية عالمية . مع ذلك لا تزال البلدان

النامية محرومة بسبب عدم توفر التكنولوجيات الضرورية ، ومن بينها تكنولوجيا الفضاء المفيدة في مراقبة البيئة العالمية المتغيرة والتي يمكن أن تساعد البلدان النامية في استغلال مواردها إلى الحد الاقصى .

إلا أن ارتفاع تكلفة تكنولوجيا الفضاء والتكنولوجيات الاخرى المتقدمة يمنع البلدان النامية من جني ثمارها . ومن ثم ينبغي للامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تعمل لضمان الوصول العادل إلى هذه التكنولوجيات حتى يمكن للجميع أن يشاركوا في فوائدها . وهذا من شأنه أن يمكن من إنشاء نظام جديد للدمقراطية التكنولوجية .

لقد وقعت اتفاقية قانون البحار منذ ١٠ سنوات ولاتزال اللجنة التحضيرية تواصل جهودها المضنية حتى تضمن أن موارد البحار والمحيطات - وهي تراث مشترك للبشرية - ستستخدم لصالح الجميع . ونحن نرحب بمبادرة الامين العام للتوصل إلى مشاركة عالمية في الاتفاقية .

في مناطق كثيرة من العالم تتعزز المنظمات الإقليمية وقد تشرفت سري لانكا هذا العام بانتخابها لرئاسة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . إن القيادة الدينامية لفخامة راناسنغ بريماداسا رئيس سري لانكا حققت تقدما هاما في التعاون بين الدول الاعضاء السبع بشأن عدد من المبادرات .

إن هيئة جنوب آسيا لتخفيف وطأة الفقر التي أنشئت هذا العام ستمكّن من اتخاذ نهج جديد يقوم على أساس المشاركة في الخبرات للتخفيف من وطأة الفقر في منطقتنا الكثيفة السكان . والنهج الذي اتبعته سري لانكا يرمي إلى توفير الفرص لتمكين الفقراء من المشاركة بنشاط وفاعلية كشركاء في التنمية الوطنية بدلا من معاملتهم كمتلقين للإحسان فقط .

إن اتفاق جنوب آسيا للتجارة التفضيلية يسعى إلى تعزيز التجارة بين بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . وتبذل الجهود الآن لتوسيع التبادل الثقافي وتعزيز الاتصال فيما بين الشعوب على مختلف المستويات . وقد اعترف على الصعيد الاقليمي بالغرف التجارية والصناعية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي .

لقد عقد المؤتمر الوزاري الثاني لرابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي بشأن الطفولة في جنوب آسيا ، في كولومبو في ايلول/سبتمبر . وقد عقد المؤتمر العزم على أن يضع أهدافا عديدة ، وجدولا زمنيا لتحقيقها . وتتناول الاهداف المحددة التعليم ورعاية الطفولة وحقوق الطفل .

وتتطلع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي إلى تعزيز التعاون النافع المتبادل مع المنظمات الاقليمية والدولية الاخرى ،

لقد شهد هذا العام نشاطا مكثفا في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . وبلدان منطقتنا عازمة على تعزيز هذا الزخم .

وفي هذا الصدد اقتبس من كلمات رئيسنا فخامة راناسنغ بريماداسا ما يلي :

"يجب أن تقوي روح الابتكار التعاون في رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمي . لا يمكننا أن نظل جامدين . إن النهج الجديدة المبتكرة مطلوبة . ويجب أن نواجه تحدياتنا الجديدة . وينبغي أن نجد طرقاجديدة لتناول المشكلات القديمة التي تخلفت واستعصت على الحل .

"ونحن في جنوب آسيا نملك القدرة على أن نصوغ معا وحدة تقوم على الروابط القديمة التي تجمعنا . يجب أن نقبل التحدي وأن نبني معا تضامنا يحظى باحترام متبادل ، تضامنا يعزز استقلال كل أمة على حدة ، تضامنا يصل أممنا في وحدة دينامية هادفة . وعندئذ سنتمكن من مواجهة مستقبلنا المشترك بثقة" .

هذه المشاعر هي جوهر التعاون الاقليمي في جنوب آسيا .

وفي مواجهة التحديات التي تكمن أمامنا ، من الواضح تماما أن الامم المتحدة توفّر أفضل الآمال للبشرية . فالاقوياء والضعفاء ، الاغنياء والفقراء . البلدان الصناعية والبلدان النامية ، جميعهم ممثلون هنا . وبدون مداولاتنا فإن مشاكل عالمنا لن تصل إلى محور التفكير العالمي وبالتالي لن تتوفر لها الحلول .

ولاول مرة منذ التوقيع على ميثاق الامم المتحدة في سان فرانسسكو ، قبل ٤٧ عاما ، تملك شعوب العالم ، عن طريق ممثليها المجتمعين هنا ، القدرة على فرض اتجاهات جديدة لتأمين السلم والامن والرخاء والعدالة الاجتماعية بما يتفق مع حقائق اليوم . إن التحديات عديدة ؛ وبالمثل فإن الفرص كبيرة . إننا ندين بذلك إلى الملايين الذين يرغبون رغبة قوية في الانصاف والعدالة والحياة الافضل في ظل حرية أكبر ، حتى نتحمل مسؤولياتنا بشجاعة وإصرار . لا يمكننا أن نتعثر أو نفشل . لابد من أن ننجح .

السيد كينغ (بربادوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني أن أهنئ السيد غانيف على انتخابه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين . إنني متأكد أن مداولاتنا ستستفيد من قيادته الحكيمة .

وأشيد أيضا بسلفه السيد سمير الشهابي على إدارته الممتازه التي وفرها أثناء العام الماضي ، وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأرحب شخصيا بأميننا العام الجديد ، السيد بطرس بطرس غالي ، وأتقدم إليه بأطيب التمنيات .

يسعدني أن أرحب بالأعضاء الجدد العديدين الذين انضموا إلى أسرة الأمم المتحدة منذ بداية الدورة الماضية وأن أعرض عليهم تعاون وفد بربادوس التام ونحن نعمل سويا لتشكيل النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين .

لقد تلاشي النظام العالمي القديم بسرعة مذهلة . وفقدت الافتراضات والمذاهب القائمة على توازن القوة الخاصة بالحرب الباردة أهميتها . وفي نفس الوقت ، خلقت توقعات طموحة بتبلور نظام عالمي جديد يقوم على التعايش السلمي والانصاف الاقتصادي والعدالة الاجتماعية .

بيد أن التحول أثبت أنه مؤلم ومزعزع للاستقرار أكثر مما كانت توحي به الظروف المواتية . ينبغي توجيه طاقات التغير الثوري توجيها إيجابيا حتى لا تتعرض احتمالات السلام العالمي للخطر نتيجة لانبعاث صراعات إثنية وقبلية قديمة ونتيجة للصدامات العنيفة بين القوميات المتناحرة . ومن المحزن أن يتجلى هذا الخطر في يوغوسلافيا والصومال على نحو مثير للقلق .

تشعر بربادوس بالهلع من الوحشية التي تسعى من خلالها أطراف الصراع الاثني إلى تحقيق تصوراتها المغلوطة للقومية والسيادة . فهذه الأعمال البربرية ، بما في ذلك ممارسة "التطهير الاثني" الرهيبة ، لا مكان لها في عالمنا الحديث . ويجب أن يفهم مرتكبوها مدى سخط المجتمع الدولي على أعمالهم . وبلدي يؤيد تأييدا كاملا نظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الأمن وجهود المجموعة الأوروبية والأمم المتحدة المكرسة لإيجاد الظروف لتسوية سلمية وإغاثة مئات الآلاف من الضحايا المدنيين الأبرياء .

مما يقلق بشكل مساو الحالة البائسة في الصومال ، التي لم تنل للأسف ما تستحقه من اهتمام المجتمع الدولي إلا مؤخرا وبحفز شديد من الامين العام . إن بربادوس تؤيد الجهود الاقليمية والدولية الرامية إلى عقد مؤتمر يعنى بالمصالحة القومية والوحدة في الصومال وبإيجاد ظروف آمنة للأعمال الإنسانية .

يشيد بلدي بتقرير الامين العام "خطة للسلام" المقدم إلى الجمعية لدراسته دراسة متانية . إن عددا من توصياته تتفق مع الآراء التي وردت في بياني إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، وبالتحديد ، الحاجة إلى تعزيز قدرة الامين العام في مجال الدبلوماسية الوقائية ، والحاجة إلى إيجاد آليات التنفيذ الدائمة المنصوص عليها في المادة ٤٣ من الميثاق لردع العدوان ومواجهته كملجأ أخير ، والحاجة إلى الاستفادة التامة من التنظيمات الامنية الاقليمية ودون الاقليمية المناسبة وفقا للفصل الثامن من الميثاق . كما نؤيد دعوته إلى اللجوء المتزايد إلى محكمة العدل الدولية من أجل تسوية النزاعات تسوية قضائية سلمية . ويؤيد وفدي وجهة نظر الامين العام في وجود حاجة ملحة إلى وضع عمليات حفظ السلام على أساس مالي سليم . ينبغي لتوصياته واقتراحاته الايجابية الاخرى أن تدرس على سبيل الاولوية .

لم يتمكن عدد من البلدان الصغيرة من المشاركة في قوات حفظ السلام التقليدية التابعة للأمم المتحدة ، ببساطة لافتقاره إلى القدرة العسكرية اللوجستية اللازمة . بيد أن الابعاد الموسعة لحفظ السلام توفر إمكانية المشاركة للدول الصغيرة في مجالات أخرى تملك فيها الخبرة . مثل الإشراف على الانتخابات ، ورصد أحوال حقوق الإنسان ، وتوفير قوات الشرطة والموظفين المدنيين . ينبغي للمنظمة أن تشجع هذه المشاركة وأن تيسرها . وفي هذا الصدد ، لاحظ وفدي باهتمام اقتراح النرويج تأسيس معهد خاص للأمم المتحدة للتعليم والتدريب على عمليات حفظ السلام والانشطة المتصلة بها كوسيلة للتجاوب مع هذه الابعاد الجديدة .

مع أننا لا نستطيع إلا أن نسلم بأن عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام لا غنى عنها ، فإن بلدي مع ذلك قلق إزاء الزيادة الكبيرة في تكاليفها ويود وضع ضوابط أشد وآلية إشراف لضمان استعمال البلايين المكرسة لها الآن بكفاءة .

يحتاج أى برنامج للسلام إلى بيئة اقتصادية مساندة . وينبغي أن تكون أولوية سد الفجوة بين الشمال والجنوب المحور الذي يطور حوله نظام عالمي جديد . وهذا يتطلب قيادة شجاعة من جانب الشمال لإيجاد الفرص لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة في الجنوب من خلال تحرير حقيقي للتجارة ، واستراتيجيات ذات معنى لتخفيف عبء الدين ، وتحويل موجب للموارد . كما يتطلب إدارة مسؤولة ، وخطط تنمية سليمة تهتم بالناس ، وتوفير الجنوب لبيئة مناسبة للتنمية .

إن الامم المتحدة محفل هام لإنعاش الحوار الاقتصادي الدولي . وبربادوس ترحب بالمناقشة الجدية الدائرة الآن بشأن إصلاح وتعزيز الولاية الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة . وينبغي لأية إصلاحات أن تتفق وأحكام الميثاق وأن تسعى إلى ضمان أن تكون عالمية ومتاحة . وينبغي الحرص حتى لا تستبعد البلدان الصغيرة والضعيفة من العملية . بيد أن من المؤسف أن التركيز حاليا على المسائل الانمائية داخل الهيكل الإداري للمنظمة لا يعبر عن الاولوية التي يوليها معظم الدول الاعضاء لهذه المسائل . ويسلم وفدي بأن صون السلم والامن الدوليين مسؤولية رئيسية للامم المتحدة . ونحن نؤيد بقوة الرأى القائل ان قضايا السلم والاقتصاد والرفاه الاجتماعي كل لا يتجزأ وان القضايا المتصلة بالتنمية يجب أن تولى اهتماما يساوي الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالسلم .

من المهم أن تكون الامم المتحدة محفلا لبناء الثقة الايجابية ، تولى فيه جميع وجهات النظر - بغض النظر عن حجم أو نفوذ متبنيها - اهتماما واحتراما متساويين . لا يمكن بلورة نظام عالمي جديد إلا في جو حر ومفتوح للحوار والمشاورات والشفافية في صنع القرار .

وهناك حجة وجيهة تقول بأنه ينبغي أن يستحدث مجلس الأمن في حقبة ما بعد الحرب الباردة كيما يعبر عن الحقائق الدولية الجديدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي فضلا عن التوازن والتنوع اللازمين لاصدار القرارات إذا ما كان له أن يحصل على القبول والاحترام العالميين .

وثمة موضوع يتعلق بالأوضاع الراهنة تناوله هذا المحفل مؤخرا هو الحوار بشأن ما يصفه الامين العام بأنه "إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ومشاركة جميع الدول في وضع قواعد جديدة للحياة الدولية" . وصدرت نداءات بإعادة تعريف مفهوم سيادة الدولة في القانون الدولي ، وقبلت دول كثيرة ، باعتبار ذلك يمثل مسألة سياسية ، فكرة الحق في التدخل لأسباب إنسانية ولحماية حقوق الإنسان ، ودعت الى التطبيق العام لهذا المبدأ .

ولقد كان وفدي صريحا دائما في تناوله للحاجة العامة الى حماية وتعزيز مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان الاساسية . ولقد أدنّا بصورة متسقة التجاوزات حيثما وكلما جرت قبل أن تجعل عودة القيم الديمقراطية الى منطقتنا وخارج منطقتنا ذلك أمرا شعبيا أو مأمونا . والدافع الدائم وراء أعمالنا هو المبادئ والموضوعية وليس الاعتبارات الايدولوجية التي كانت تستخدم من قبل لإضفاء الطابع السياسي على المناقشة .

ويتيح إضفاء الإستقطاب الايديولوجي فرصة غير مسبوقة للمجتمع الدولي لان يؤثر على الحوار الخاص بهذه القضية الحيوية على نحو متوازن وبناء . ويقتضي الأمر أن نكفل احترام حقوق الإنسان الاساسية ؛ بيد أن هناك حاجة مماثلة الى أن نحرص على النهوض بالمعايير المحايدة للحكم على الالتزام بالمناقشة ولأن نمنع منعا باتا المناورة بها على نحو يتفق مع مصالح السياسة الاجنبية الضيقة الافق لدول بعينها . وما نحتاج اليه في الحوار الذي يتبع ذلك هو تطبيق ذكي للمعايير المتفق عليها عالميا ، وليس فرض أشكال جديدة من المشروطية الخالية من جميع السياقات التاريخية أو الثقافية .

ويتيح المؤتمر العالمي بشأن حقوق الإنسان ، المقرر عقده في فيينا في حزيران/يونيه ١٩٩٣ ، فرصة فريدة ليس لاستعراض التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان منذ ١٩٤٨ فحسب ، بل أيضا لصياغة التوصيات التي تهدف الى رسم مسار حقوق الإنسان في القرن الحادي والعشرين .

ولا تزال الحالة المأساوية لشعب هايتي تشير شواغل بربادوس حكومة وشعبا ، وشواغل مجموعة دول الكاريبي بأكملها . ولقد أوضحنا إدانتنا الكاملة لاغتصاب سلطة الحكومة الشرعية للرئيس أريستيد وتعاونا مع شركائنا الإقليميين في مجموعة دول الكاريبي ومنظمة الدول الأمريكية . سعيا لاستعادة هذه الحكومة الى الحكم . ونحن نؤيد الحصار الذي فرضته منظمة الدول الأمريكية وبروتوكول واشنطن . بيد أنه من الواضح أنه لن يمكن التوصل الى حل دائم ما لم يتم ذلك في سياق يحيد سلطة الجيش الوحشية غير القانونية الذي يواصل دون عقاب إنتهاك حقوق الإنسان لشعب هايتي والمجتمع الدولي يقع عليه التزام خاص نحو شعب هايتي الذي شاركت الامم المتحدة بصورة مباشرة في رصد وتوثيق عمليته الانتخابية في كل خطوة من خطواتها . وإذا ما أمكن إلغاء هذه العملية دون عقاب فما هي الرسالة التي نوجهها الى طفاة المستقبل ، وما هي الضمانات التي نقدمها الى النظم الديمقراطية الفتية في منطقتنا ؟ ومن الضروري أن تتخذ الامم المتحدة الاجراءات لفرض الحصار على المستوى الدولي وللإسهام بكل الطرق التي تعتبر لازمة ومفيدة في الجهود التي تبذلها منظمة الدول الأمريكية لإعادة حكومة أريستيد الى الحكم .

ويشجع بربادوس أيما شجاعة القرار المتخذ من جانب حكومة دي كليرك والسيد مانديلا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ باستئناف المفاوضات لاقامة حكومة انتقالية وجمعية تاسيسيه في جنوب افريقيا . ويشكل اطلاق سراح ١٥٠ سجينا سياسيا ووعد حكومة جنوب افريقيا باطلاق سراح بقية السجناء السياسيين في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تطورا هاما يلبي أحد الشروط الهامة لاعلان الامم المتحدة بشأن الجنوب الافريقي .

وتأسف بربادوس بسبب العنف الذي يشكل عقبة رئيسية تعترض الاصلاح في جنوب افريقيا ، وتحمل حكومة دي كليرك المسؤولية الكاملة عن اخفاقها في كبح جماح العنف ، ولا تزال الامم المتحدة تضطلع بدور حاسم في الجهود الرامية الى إجراء اصلاحات في جنوب افريقيا . ونحن نرحب بالتالي بوزع ٥٠ مراقبا للامم المتحدة في جنوب افريقيا للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلم الوطني ، ونأمل في زيادة عدد أفراد هذه القوة إذا ما اقتضى الامر ذلك . ونحث جميع الاطراف أن تتعاون للحفاظ على مناخ خال من العنف وأن تشارك في المفاوضات السلمية الرامية الى اقامة دولة ديمقراطية وغير عنصرية في جنوب افريقيا .

ومما يشجعنا أيضا الحوار الراهن في الشرق الاوسط ، ونأمل أن تبذل كل الاطراف قصارى جهدها كيما تتوصل الى سلم عادل ودائم .

وقد يكون مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقودة في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه من هذا العام الاجتماع الاكثر طموحا والاوسع أثرا الذي عقد تحت رعاية الامم المتحدة . وقد حقق غرضا أساسيا هو تركيز اهتمام العالم على الترابط بين التنمية البشرية والبيئة ، وتهيئة الوعي العالمي بأهمية مفهوم التنمية المستدامة لبقاء كوكبنا وكل من يسكنه في المستقبل .

ولا يمكن لبربادوس أن تتظاهر بأنها راضية تمام الرضى عن نتائج مؤتمر ريو . بيد أنه يمثل بداية هامة في العملية الرامية الى إعداد مخطط دولي للتنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين . إن انشاء لجنة رفيعة المستوى للتنمية المستدامة أحد العناصر الهامة لتوفير متابعة جادة لقرارات جدول أعمال القرن الـ ٢١ . وينبغي أن نحرص على أن نكفل بالقدر الممكن امكانات المشاركة لجميع أعضاء الامم المتحدة في أعمال اللجنة . ولقد وقعت بربادوس على الاتفاقيتين المعنيتين بتغير المناخ وبالتنوع البيولوجي وهي تتخذ الخطوات اللازمة على الصعيد المحلي لكفالة التصديق عليهما في وقت مبكر . بيد أننا نكرر القول بوجود حاجة ماسة الى البدء بالعمل في وضع بروتوكول للاتفاقية الإطارية الخاصة بتغير المناخ التي تتصدى على وجه التحديد لتثبيت وتخفيض مستوى ثاني أوكسيد الكربون وغيره من غازات الاحتباس الحراري .

ومما يشجع بلدي أن أحد الانجازات الهامة التي حققها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يتمثل في الاعتراف بالاحتياجات البيئية والانمائية الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة ، وهو ما أدى الى أن تدرج في جدول أعمال القرن الـ ٢١ خطة عمل محددة للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة . وفي هذا الصدد ، يود وفدي أن يسجل تقديره الكامل للجهود الممتازة التي يبذلها تحالف الدول الجزرية الصغيرة الذي لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية اسهامه في نجاح المؤتمر . وسيجري عقد مؤتمر عالمي في ١٩٩٣ باعتبار ذلك جزءا من خطة تحدد الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة من الدول وتتصدى لها ، ويشرف بربادوس أن تكرر عرضها باستضافة هذا المؤتمر .

إن ضعف بيئتنا وهشاشة نظامنا البيئي البحري يتطلبان اليقظة الدائمة لحراستهما ضد أي تدهور عن طريق الصدفة أو عمدا . وفي هذا السياق نردد شواغل رئيس وزراء سانكيتس ونيفيس عن احتمال مرور البلوتونيوم أو غيره من المواد الخطرة عبر منطقتنا .

إن الفرص المتاحة لنا لتشكيل نظام عالمي جديد متجانس هائلة حقا . بيد أن خطر الفشل عظيم بنفس القدر ، إن لم تحدد مهامنا المقبلة من جديد بالمشاركة المتكافئة من جانب كل أعضاء الاسرة العالمية . فلم يسبق أبدا أن كانت سطوة البعض على مصائر الكثيرين بهذا القدر من الوضوح ، ولم يسبق أبدا أن كان استخدام تلك القوة بطريقة مسؤولة حيويا وحاسما بهذا القدر بالنسبة لبقاء غالبية الدول الصغيرة التي لا حول لها ولا قوة ، والتي تتكون منها الامم المتحدة .

السيد تيرنكويست (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أتقدم الى السيد غانيف بالتهنئة على انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة . وإننا لواثقون من أن مهارته الدبلوماسية وخبراته الكبيرة ستفضي بنا الى نتائج تاريخية .

أود أيضا أن أشيد بسلفه السيد سمير الشهابي الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية ، على الطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة .

إن الفترة القصيرة التي أمضاها الامين العام السيد بطرس بطرس غالي في منصبه كافية لتبعث فينا الثقة بأن لديه من الصفات ما يؤهله للاضطلاع بواجبات الرئيس التنفيذي للامم المتحدة . وأغتنم هذه الفرصة لأهنئه على اختياره لهذا المنصب السامي في العام الماضي . وأؤكد له تعاون كومنولث جزر البهاما المستمر معه إبان الدورة الحالية للجمعية العامة ، حيث يتولى قيادة الامم المتحدة وهي تواجه تحديا يتمثل في إعادة تأكيد مقاصدها ومبادئها الاساسية ، وتضطر الى إعادة النظر في دورها ووظيفتها في هذا العالم الذي يمر بتغييرات لم يسبق لها مثيل .

إن جزر البهاما ترحب بحرارة ، بتلك الدول التي انضمت الى الامم المتحدة منذ الدورة الاخيرة لجمعيتنا العامة .

في غضون ستة أيام فقط - في ١٢ تشرين الاول/اكتوبر - سنحتفل نحن الذين نعيش في النصف الغربي من الكرة الارضية بالذكرى السنوية الخمسمائة للقاء غير المتوقع بين العالم القديم مع الجديد ، والتي تأتي في وقت حرج للغاية في التاريخ الحديث . لقد بدأ كل هذا على إحدى الجزر العديدة من جزر البهاما التي تسمى الآن بسان سلفادور ، ويسعدنا أن نحتفل بهذه المناسبة التاريخية .

في عدد من المناسبات خلال فترة الخمسمائة سنة هذه ، واجه هذان العالمان اللذان يشار اليهما بالشرق والغرب أحدهما الآخر في اختلافات دموية غاضبة وأسفرت تلك الاختلافات في بعض الاحيان عن انفصال بارد بين الشعوب والبلدان والثقافات .

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسمائة يتيح فرصة ودعوة للشرق والغرب باستعادة تلك المقابلة الاولى بطريقة مهمة ومجدية لامم وثقافات القرنين العشرين والحادي والعشرين من أجل المنفعة المتبادلة والحفاظ عليها عالميا .

إن سكان جزر البهاما اليوم ، على غرار سكانها في عام ١٤٩٢ ، محبون للسلم ومضيافون . ورغم قلة تعدادنا فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأهمية الدور الذي يمكن أن نضطلع به في تحقيق التعايش السلمي بين الامم والحفاظ على البيئة . وبهذا الايمان ، أتقدم بدعوة ودية حارة الى كل الامم الممثلة هنا كي تأتي وترى بل وتعيش السلم والهدوء اللذين يعيشهما البلد الذي حدث فيه ذلك اللقاء قبل ٥٠٠ سنة .

أخاطب الجمعية اليوم نيابة عن حكومة وشعب كومنولث جزر البهاما لاؤكد من جديد التزامنا بمقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، ولكي أتعهد بتعاون حكومة بلدي إذ نسعى لكي نضمن حفاظ منظمتنا على أهدافها وتعزيز فعاليتها في الشؤون الدولية .

إن رياح التغيير السياسي التي حركتها الرغبة المتأصلة لجمهور الناخبين في التمثيل الديمقراطي والمسؤولية الواقعة على عاتق المنتخبين هبت على جزر البهاما أيضا . وقد برهن شعب جزر البهاما مرة أخرى على تقاليده العريقة والتزامه الذي

لا يحيد عنه بالعملية الديمقراطية عندما احتفى بهدوء مثير للغاية ب "عالم جديد شجاع" ، على حد قول الدوس هيكسلي ،وعندما استقبل أبناء جزر البهاما في حياتهم حكومة جديدة ، حكومة الحركة الوطنية الحرة التي انتخبت انتخابا ديمقراطيا ، قبل سبعة أسابيع فقط ، في ١٩ أب/اغسطس . لقد كان ذلك الحدث المشهود بشيرا بحقبة جديدة في تاريخ جزر البهاما . إذ نفثت فيها حياة جديدة وهي على أهبة الاستعداد الآن لتتبوأ مكانها في هذه الساحة السياسية الجديدة البازغة .

إن العالم الذي نتصوره عالم خال من التوتر يمكننا بالتالي من أن نقدم لشعبنا نوعا جديدا من الحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية .

لقد وقعت في هذا العام كوارث طبيعية في سائر أرجاء العالم ، أودت بأرواح كثيرة وتسببت في تدمير الملكية والموارد الطبيعية .

وفي الآونة الأخيرة ، عاثت جزر البهاما بلايا إعصار اندرو ، الذي ألحق ضررا بالغا - تقدر قيمته ب ٢٥٠ مليون دولار - بعدة جزر من جزر البهاما وأسفر عن خسارة مفجعة في الأرواح وتشريد ٢٠٠ ١ شخص .

وأود ، نيابة عن حكومة بلادي أن اتقدم بالشكر لكل البلدان والمنظمات الدولية ، بالاضافة الى الأصدقاء العديدين ، ممن هبوا لتقديم العون الى جزر البهاما ونحن نبدأ مهمة إعادة التعمير . وفي نفس الوقت نقدم مواساتنا لشعوب الولايات المتحدة الأمريكية والصين ونيكاراغوا وباكستان لما أصاب بلدانهم من دمار وخسائر في الأرواح من جراء الكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا .

تواجه كل بلداننا احتمال وقوع أخطار طبيعية . لكن تلك الأخطار مهما عظمت ، فإنها لن تسفر بالضرورة عن كوارث طبيعية إننا عادة ما ننفق الكثير من الوقت والمال على اصلاح ما خربته هذه الكوارث في حين لا ننفق إلا النزر اليسير على الوقاية .

إن الصراعات والاضطرابات واسعة النطاق داخل الدول وفيما بينها ، مسؤولة عن النزوح الجماعي للأشخاص من بلد الى أخر . وهذه الظاهرة لا تهدد أمن واستقرار الدول

المتأثرة بها فحسب لكنها أيضا تخلق طلبا تنافسيا ملحا على الرعاية وعلى الموارد الحيوية . يجب ألا يكون هناك مجال للنظر الى هذه المنظمة على أنها تقوم على نحو انتقائي بدور الوساطة في حل المشاكل ذات الطابع السياسي أو أنها تخفف من معاناة مجموعة من البشر على حساب مجموعة أخرى .

وفي منطقتنا تتطلب الحالة الحرجة في هايتي اهتماما دوليا عاجلا .

منذ سنتين تقريبا عبّر شعب هايتي عن ارادته باختياره الديمقراطية . غير أن قيام العسكريين بالاستيلاء على السلطة بطريقة غير دستورية أحبط تلك الارادة الشعبية . وبذلك تمت الاطاحة بالتوقعات الكبيرة التي كانت تراود العالم بالنسبة لهايتي في ظل الحكومة المنتخبة ديمقراطيا . وتسبب الاضطراب السياسي والحرمان الاقتصادي والفقر في نزوح جماعي لشعبها الذي هرب من وطنه بأعداد لم يسبق لها مثيل ، الامر الذي شكّل عبئا ضخما لا يطاق على البلدان المجاورة ، وخصوصا جزر البهاما . وأتوجه الآن بمناشدة من أجل شعب هايتي . إننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يتقدم بالعون لهايتي .

لا بدّ من أن نقدّر أنه مهما كانت شدة الالم الذي نحى به تجاه محنة الشعب الهايتي ، ومهما كان الاهتمام الذي تتسم به جهودنا من أجل تفهم الموقف وتقديم المساعدة ، ومهما كان سخاء روح الاحسان المسيحية الخيرة لدينا فيما يتعلق بهذه المسألة المؤسفة برمتها ، فإن جزر البهاما مسؤولة مسؤولية ذات أولوية تجاه رفاهة شعبها .

في البلاغ البرنامجي الشامل الذي أوصل الحزب الحاكم الى السلطة في شهر آب/ أغسطس من العام الحالي ، أكدنا مجددا على التزامنا بتلك الاولوية ، ومن الضروري أن تتفهم الامم الشقيقة في هذه المنظمة موقف جزر البهاما تجاه هذه المسألة تفهما كاملا .

إن جزر البهاما ما فتئت تتعرض لهذه المشكلة الخطيرة للهجرة غير المشروعة من هايتي لثلاثة عقود تقريبا . وقد أدى وجود أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين في جزر البهاما الى نشوء مطالب غير متوقعة على الخدمات التي تقدمها الجهات المسؤولة عن الشؤون الاقتصادية والصحية والاجتماعية في بلدنا . ولا يمكن أن تستمر هذه الحالة الى ما لا نهاية ، ولم يعد في وسع جزر البهاما أن تتحمل العقاب بسبب هذه الحالة لا لشيء سوى موقعنا الجغرافي .

وتؤيد جزر البهاما جهود منظمة الدول الامريكية للتفاوض من أجل التوصل الى تسوية للحالة في هايتي . وأن جزر البهاما إذ تقدر بالكامل الحدود العملية

للاجراءات التي يمكن أن تقوم بها منظمة الدول الامريكية ، فإنها تناصر وتؤيد جهود الامم المتحدة التي تستهدف تعزيز مبادرات منظمة الدول الامريكية وايجاد حل لهذه المشكلة .

وتودّ جزر البهاما أن تسجل تقديرها العميق للمساعدة المتواصلة المقدمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لتمكيننا من مواجهة الصعوبات التي سببتها لنا هذه المشكلة . ونهيب بكل الاطراف المعنية أن تواصل انتهاج كل السبل السلمية الممكنة للتوصل الى تسوية شاملة للحالة في هايتي .

وأود أيضا أن أعرب عن بالغ قلقنا ازاء مشاكل إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وانتاجها غير المشروع ، وهي مشاكل لا تزال تؤرق بال المجتمع الدولي لما لها من آثار مدمّرة على مجتمعاتنا .

إن انشاء برنامج الامم المتحدة للمراقبة الدولية على المخدرات هو أحدث خطوة جماعية اتخذناها لتعزيز وتحسين وترشيد الإطار القانوني والمؤسسي لمراقبة انتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بها وإساءة استعمالها . وتودّ حكومة بلدي أن تؤكد دعمها لهذا البرنامج وللجهود المبذولة في إطاره لتوفير مساعدة قيّمة للبلدان التي تكافح هذا التهديد الخطير .

إلا أن أهم عنصر في مكافحة تجارة المخدرات هو التعاون الضروري بين الدول . وتتعهد حكومة بلدي بمواصلة تعاونها مع البلدان المجاورة لنا في مكافحة تهديد المخدرات . وفي هذا الصدد ، نود أن نشكر حكومتي الولايات المتحدة الامريكية وكندا على مساعدتهما لجزر البهاما .

لقد تنفس العالم الصعداء في أوائل هذا العام عندما بدا أن المحادثات بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي قد بشرت بقرب التوصل الى حل سياسي لمشاكل جنوب افريقيا . وتأسف جزر البهاما أشد الأسف لأن عملية الحوار تلك قد توقفت . وندين مذبحة بويباتونغ والمذابح الاخرى للمدنيين الابرياء ، وندين بالمثل الجهود التي تبذلها حكومة جنوب افريقيا لتأخير تحقيق حكم الاغلبية في جنوب افريقيا .

لقد كانت الامم المتحدة تمثل قوة حاسمة في معارضة نظام الفصل العنصري البغيض في جنوب افريقيا وفي دفع ذلك البلد صوب إقامة المجتمع الديمقراطي المتحد اللاعنصري . وقد ازداد دور الامم المتحدة أهمية منذ رفع الجزاءات من جانب دول كثيرة ذات نفوذ قوي . وينبغي للامم المتحدة ألا تتخلى عن شعب جنوب افريقيا في هذه الفترة الحاسمة . ويؤيد بلدي بقوة رفع الجزاءات التدريجي الذي وافقت عليه الدول الاعضاء في الكومنولث ، كما يؤيد بحزم الجهد الذي تقوم به الامم المتحدة لتشجيع استئناف المفاوضات من أجل إصدار دستور جديد لجنوب افريقيا وانهاء العنف الذي يهدد بتعطيل هذه المفاوضات تعطيلا تاما .

لقد كانت قمة الارض التي عقدت في ريو في شهر حزيران/يونيه من هذا العام بداية تاريخية حقا . إن حضور أكثر من ١١٨ من قادة العالم دليل على الجدية التي ينظر بها المجتمع العالمي الى مسألة البيئة وربما يكون من الحقائق البديهية المألوفة القول بأن بقاء الاسرة البشرية يعتمد الى حد كبير على الكيفية التي سيحمي بها هذا الجيل البيئة الطبيعية . وتعزى النتائج الايجابية التي حققتها هذه القمة الى حدّ كبير الى التعاون الذي عزّزته الامم المتحدة . إلا أن النجاح الحقيقي سيحكم عليه بقدرات البلدان على تنفيذ البرامج على الصعيد الوطني . ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عندما تتعزّز القدرات الوطنية وتتوفر الموارد الاضافية . لذلك لا بدّ لنا من أن الابقاء على الرؤيا والمبادئ الاساسية الخاصة بالتعاون المتعدّد الاطراف .

لذلك ترحب جزر البهاما بالقرار الخاص بانشاء لجنة الامم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة لرصد اجراءات المتابعة بعد قمة ريو . إن جزر البهاما ، باعتبارها دولة أرخبيلية ، مياهها زبرجدية نقية ، ولديها صناعة سياحية تنبض بالحيوية ، التزمت بحماية بيئتها الطبيعية ، فضلا عن النهوض بالبيئة العالمية . وترى حكومة بلدي أن السياحة الايكولوجية أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة لجزر البهاما ، ونحن ملتزمون التزاما كاملا بحماية البيئة . لذلك تؤكد جزر البهاما أنها ستتقيد بدقة بالاتفاقيات التي وقّعت في ريو ، وسيظل التزامها بالتنمية المستدامة مطلقا .

يُبيّن "المسح الاقتصادي العالمي" لعام ١٩٩٣ أن الناتج العالمي قد انخفض للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية . وشهدت التجارة العالمية تباطؤا في نموّها . ولا تزال البلدان تكافح الكساد الاقتصادي والانخفاض في الأسواق المالية العالمية . ومما لا شك فيه أن عدم استكمال جولة مفاوضات أوروغواي سيؤدي الى زيادة النزعة الحمائية . كل هذه المجالات تثير القلق لنا جميعا شأنها شأن أوجه عدم اليقين السائدة في الأسواق العالمية فيما يتعلق بمسار أسعار الفائدة في المستقبل . وهي تؤدي الى فرض قيود كثيرة على تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار ، وبالتالي على النمو في البلدان النامية بشكل خاص .

ويمكن تحسين أداء الاقتصاد العالمي ، بالرغم من كل هذه المشاكل والتقلبات ، عن طريق تعزيز التعاون الدولي وتنسيق السياسات ، وهو هدف ينبغي أن يصبح الآن هدفا أساسيا للأمم المتحدة .

لقد أصبحت الأمم المتحدة مركزا لثورة دبلوماسية تعبر عن إعادة تنشيط المؤسسات السياسية الوطنية في كثير من البلدان . ولا تبشر التغييرات الاساسية بتحقيق حرية شخصية أكبر ومجتمعات أكثر دينامية فحسب ، ولكنها كثيرا ما تفرض أيضا تحديات جديدة تشيع البلبلة في العلاقات الدولية . يتعين على الأمم المتحدة أن تنتهج استراتيجية جديدة لمواجهة تلك التحديات .

إننا نعيش الآن في عالم خفت فيه كثيرا التوترات الايديولوجية ، عالم تشكل فيه الديمقراطية التمثيلية أهمية أساسية . والواقع أن تجديد العملية الديمقراطية في كثير من أرجاء العالم ينطوي على احترام أعظم لحقوق الانسان . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تلعب الأمم المتحدة دورا حفازا لضمان حقوق الانسان .

ولقد أصبحنا أيضا أفضل تفهما للعلاقة بين حقوق الانسان وبين سعينا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويتعين علينا أن نقيس ذلك النمو بمقياس التحسن الفعلي في حياة الناس وليس بمعيار النقود وحده .

ونأمل أن يُسهم التغير الكبير الذي طرأ على البيئة الدولية وتجدد الاهتمام بحقوق الانسان في جميع أنحاء العالم في نجاح المؤتمر المعني بحقوق الانسان المقرر عقده عام ١٩٩٣ . وفي هذا الصدد تعتزم حكومتي أن تولي اهتماما سريعا لجميع اتفاقيات حقوق الانسان التي لم تصبح جزر البهاما طرفا فيها بعد بما فيها العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

إن سرعة الخطى التي تسير بها التغيرات السياسية العالمية ، تصيب القدرة البشرية على الاستيعاب والتقييم بالاجهاد . وفي أوروبا الغربية بدأت الاتجاهات صوب الدولة فوق القومية تصبح واضحة . وفي أوروبا الوسطى تقرع أجراس التاريخ من جديد بعد ٤٠ عاما من الصمت . وفي أوروبا الشرقية تنسحب الشيوعية انسحابا كاملا تحت ضغط

لا يرحم من الاعتراف بمحدوديتا ومن التطلعات الآخذة في الظهور . وفي آسيا أصبحت البلدان التي كانت منذ جيل مضى تطعم نفسها بالكاد نمورا في المنافسة الاقتصادية . وفي نفس الوقت يخيم شبح الفقر على القرن الافريقي ، مما يؤكد أن التغيرات ليست كلها ايجابية . وفي كل مكان تقريبا تظهر على السطح قيم الديمقراطية التعددية وتنحو الى أن تكون لها السيادة .

وفي عالم سريع الاشتعال ، ثمة حاجة لحواجز النيران ، ويمكن أن تعتبر عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام حواجز النيران هذه . ويظل الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي ، سواء السياسي أو المادي ، سمة أساسية لعمليات حفظ السلام ، بغض النظر عن حجم هذه العمليات . وقد يعني الدعم السياسي الذي تقدمه الحكومات الفرق بين امتثال طرف لبنود الاتفاق أو الخروقات الشديدة له التي تعرض للخطر الارواح وكذلك تحقيق التقدم نحو السلام .

إن الثمن الذي يُدفع في عمليات حفظ السلام التي تقوم بها الامم المتحدة يعتبر ، بالمعايير النقدية ، صفقة رابحة . إلا أن الامم المتحدة لها قيمة أكبر من ذلك . فاشتراكات الاعضاء تعتبر بغير شك حلا للمنازعات الدولية بكلفة قليلة وذا صبغة انسانية أفضل بكثير من الصراع والمعاناة الانسانية التي تحدث عندما تشعر الدول أنها لا تستطيع أو لا ترغب في استخدام الآليات التي توفرها الامم المتحدة فتلجأ الى الحرب .

ونحن نرحب باعلان رئيسيّ الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الروسي مؤخرا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن تخفيض ترساناتهما النووية عن الاعداد المتفق عليها في الصيف الماضي أثناء المحادثات الخاصة بمعاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها ، ونرحب ببيانهما المشترك بشأن الاسلحة الكيميائية الذي أكدا فيه من جديد التزامهما بالقضاء على هذه الاسلحة على المستوى العالمي . ويشكل اختتام المفاوضات الخاصة باتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية مؤخرا خطوة هامة الى الامام في مجال القضاء على استخدام أسلحة الدمار الشامل . وسيتوقف المزيد من التقدم في هذا

المجال على توافر الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء ، والتزامها بتعهداتها بموجب الاتفاقات القائمة حاليا ، والاتفاقات الأحدث ، مثل سجل الأمم المتحدة العالمي اللاتمييزي بشأن الأسلحة التقليدية الذي دخل حيز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وسوف تظل جزر البهاما ملتزمة التزاما تاما بنزع السلاح العام الشامل .

ويكمن الأساس الصلب للعمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في تمسك الدول بمبادئ الميثاق واستمرارها في تطبيقها . ووضع المبادئ موضع التطبيق له تكلفة مالية . ويترجم التوسع في المسؤوليات الى نفقات أكبر ينبغي أن تتحملها الدول الأعضاء في المنظمة .

وإنه لأمر حيوي للغاية أن تستخدم هذه المنظمة في العقد القادم بأكثر الطرق كفاءة وفعّالية ، هذه المنظمة التي برهنت على أهمية الدور التشجيعي والحفاز الذي تقوم به وخاصة في إبراز المسائل التي يحتمل أن تكتسب أهمية في السنوات المقبلة .

إن إيجاد بيئة عالمية مواتية ومستقرة أمر جوهري لتعزيز تنسيق السياسات المتعددة الأطراف في إطار قوي ، وخاصة إذا كنا نريد تحقيق رؤيتنا الجديدة في قيام نظام عالمي أفضل . ويقتضي ذلك عزما جماعيا من جانب الأمم العملاقة ومن جانب الأمم الصغيرة الحجم ، مثل جزر البهاما . على حد سواء ، على العمل معا لإزالة القيود وإتاحة النمو الأمثل والتنمية . ولا يمكن للنظام العالمي الجديد أن يستديم إلا إذا نمت جميع العناصر المؤسسية في تناسق . والنهج التعددي المتضافر الشامل حيوي للغاية لتنفيذ حلول فعّالة ودائمة للمشكلات العالمية .

وكما أشرت في مستهل كلمتي ، فإن الاحتفال هذا العام بذكرى مرور خمسمائة عام في جزر البهاما ونصف الكرة الغربي يتيح فرصة فريدة لكي يجعل من اللقاء الفريد بين العالم القديم والحديث لقاء حقيقيا وهاما يعود بالفائدة المشتركة على العالمين . وهناك كثيرون ينددون بهذا اللقاء ، ولكن كولمبس جاء فعلا ، ونتج عن ذلك مزيج من الثقافتين والحضارتين القديمة والجديدة .

وكان من المناسب أن تؤكد ديباجة ميثاقنا ، عندما خرجت الأمم المتحدة الى الوجود في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ ، على عزمنا على انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات

الحرب وايماننا بحقوق الانسان الاساسية وخلق الظروف للحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات المترتبة على المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي .

وفي هذه الاعوام الـ ٤٧ تحولت كثير من السيوف الى محاريث وكثير من الحراب الى أدوات لتقليم الاشجار . ويبقى علينا أن نجعل هذا الاقتناع عنه استخدام القوة نهائيا حقا ، بألا ترفع أمة السيف في وجه أمة أخرى ، وألا نتعلم فنون الحرب بعد الآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠